





أظهرت تقديرات وتوقعات المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد" بشأن النمو الاقتصادي العالمي ، طبقا للجدول رقم (1) تباينا واختلافا مرجعه اختلاف المنهجية التي تتبعها كل جهة في إعداد تقديراتها وتوقعاتها ، غير أنها اتفقت بصفة عامة في أحدث تقاريرها الصادرة مع بداية العام 2019 على تراجع تقديراتها بشأن معدل النمو الاقتصادي العالمي عام 2018 وكذا توقعاتها بشأن النمو للأعوام 2019 و 2020 عن توقعاتها وتقديراتها السابقة السالف الإعلان عنها في أو اخر العام 2018 وذلك على النحو التالى:

الجدول رقم (1) تقديرات وتوقعات معدل النمو الاقتصادي والتضخم العالمي طبقا للمؤسسات الاقتصادية الدولية خلال السنوات 2018 – 2020

			صندوق النقد الدولي
2020**	2019**	2018*	البيان
%3.6	%3.5	%3.7	معدل النمو العالمي
%1.8	%2.5	%2.9	معدل النموالأمريكي
%6.2	%6.2	%6.6	معدل النمو الصيني
%7.7	%7.5	%7.3	معدل النمو الهندي
%0.5	%1.1	%0.9	معدل النمو الياباني
%1.7	%1.6	%1.8	معدل النمو بمنطقة اليورو
			البنك الدولي
2020	2019	2018	البيان
%2.8	%2.9	%3.0	معدل النمو العالمي
%1.7	%2.5	%2.9	معدل النموالأمريكي
%6.2	%6.2	%6.5	معدل النمو الصيني
%7.5	%7.5	%7.3	معدل النمو الهندي
%0.7	%0.9	%0.8	معدل النمو الياباني
%1.5	%1.6	%1.9	معدل النمو بمنطقة اليورو
			مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد "
2020	2019	2018	البيان
	%3.0	%3.1	معدل النمو العالمي
%1.2	%1.7	%3.7	معدل التضخم
	THE I LEAD		

طبقا لصندوق النقد الدولي من المقدر أن يتراجع معدل النمو العالمي من 3.8 % عام 2017 إلى نحو نحو 3.7 % عام 2019 إلى نحو نحو 3.7 % عام 2019 بلى نحو 3.5 % من يتعافى نسبيا ليصل إلى 3.6 % عام 2020 ، وجاءت تلك التقديرات والتوقعات من قبل الصندوق كمحصلة لما يلي:

- 1- توقع تراجع نمو الاقتصاد الأمريكي من 2.9% عام 2018 إلى 2.5% عام 2019 ثم إلى 1.8 عام 2020 ثم إلى 1.8 عام 2020 .
- 2- وتوقع تراجع نمو الاقتصاد الصيني من 6.6% عام 2018 إلى 6.2% في عامى 2019 و 2020 .
- 3- وتوقع تراجع النمو بمنطقة اليورو من 1.8% عام 2018 إلى 1.6% عام 2019 ثم التعافى النسبى إلى 1.7% عام 2020.

ويتفق البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي في تقديراته بشأن تراجع معدل النمو العالمي ، حيث أظهرت تقديرات البنك الدولي تراجع النمو العالمي من 3.1 % عام 2017 إلى نحو 3.0% عام 2018 ، كما توقع البنك الدولي أن يحقق النمو العالمي مزيد من التراجع عام 2019 إلى نحو 20.8% ، ثم إلى 2.8% عام 2020 ، وجاءت تلك التقديرات والتوقعات من قبل البنك كمحصلة لما يلي :

- 1- توقع تراجع نمو الاقتصاد الأمريكي من 2.9% عام 2018 إلى 2.5% عام 2019 ثم إلى 1.7% عام 2020 .
- 2- وتوقع تراجع نمو الاقتصاد الصيني من 6.5% عام 2018 إلى 6.2% في عامى 2019 و 2020 .
- 3- وتوقع تراجع النمو بمنطقة اليورو من 1.9% عام 2018 إلى 1.6% عام 2019 ثم التعافي النسبي إلى 1.5% عام 2020 ثم

وقدرت الأونكتاد أن يصل معدل النمو العالمي إلى 3.1 % عام 2018 ، مع نوقعات أن يصل إلى نحو 3.0 % عام 2019 . مع نوقعات أن يصل إلى نحو 3.0 % عام 2019 .

وبالنسبة لمعدل التضخم العالمي توقعت الأونكتاد أن يصل إلى نحو 3.7% عام 2018 ، وتوقعت أن يتراجع إلى 1.7 % عام 2019 ، وتوقعت أن يتراجع إلى 1.7 % عام 2019.

أرجعت المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية تراجع النمو العالمي إلى الأسباب التالية:

- تراجع نمو حجم التجارة العالمية طبقا لتوقعات منظمة التجارة العالمية من 3.9% عام 2018 الى 3.7% عام 2019 وإلى الى 3.6% عام 2019 وإلى 3.5% عام 2019 وإلى 3.5% عام 2020 .
- تصاعد حدة التوترات والمنازعات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، والمخاوف الأوروبية من التعريفات الأميركية على السلع الأوروبية وأهمها السيارات.
- الانسحابات وإعادة التفاوض حول اتفاقيات تجارية إقليمية ودولية ، وتنامي مخاطر الديون الدولية ، وكذلك انخفاض تدفق الاستثمار ات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي.
- تزايد إجراءات الحماية في الاقتصاد العالمي سيؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين، وتباطؤ النمو بالصين يمثل مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي تصدر المواد الخام والسلع الصناعية والطاقة والمعادن إليها، حيث تعد الصين أكبر مستورد لهذه المنتجات.
- تباطؤ الاقتصاد الياباني والصيني والمخاوف من ارتفاع مستويات الديون الصينية التي تهدد الاستقرار المالي العالمي، وتباطؤ الاقتصادات الناشئة التي شهدت عملاتها تراجعاً كبيراً في النصف الثاني من 2018.
- تباطؤ الاقتصادات الأوروبية نتيجة مخاوف أزمة الديون بإيطاليا واتفاقات ما بعد البريكست وتباطؤ الإنتاج الصناعي بأوروبا ستسهم في تراجع معدلات الطلب العالمي.
- التوترات الجيوسياسية وتصاعد حدة عدم اليقين الاقتصادي وتقلبات أسواق وأسعار الأسهم والسلع، له أثره السلبي على تداعي البورصات والعملات والتدفقات الاستثمارية العالمية.
- الاتجاه إلى تشديد السياسة النقدية من قبل الولايات المتحدة برفع أسعار الفائدة الأمريكية من بين أهم العوامل التي قد تدفع العالم إلى الدخول في حالة من التباطؤ الملحوظ في النشاط الاقتصادي ، إن لم يكن ركودًا اقتصاديًا شديدًا في بعض البلدان.
- ارتفاع أسعار الفائدة ستؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض وستقلل من الفرص الاستثمارية تراجع الأنشطة التصنيعية الدولية في جميع أنحاء العالم، وتشير هذه المخاطر إلى تزايد ضعف الاقتصاد العالمي وارتفاع احتمال حدوث ركود في العامين المقبلين.
- واجهت بعض الأسواق الناشئة ذات الأحجام الكبيرة ضغوطًا مالية هائلة خلال العام 2018 ، ومن المتوقع تزايدها في العام 2019.

- توقع المنتدى الاقتصادي العالمي استمرار التقلبات في أسواق السلع في 2019، خاصة في أسواق النفط، إذ من المتوقع أن ترتفع أسعار النفط قليلاً في المدى القريب والمتوسط إلى نحو 70.0 دو لاراً للبرميل خلال العام 2019، مقارنة بمتوسط 71.0 دو لاراً في 2018.

الجدول رقم (2) تقديرات وتوقعات معدل النمو الاقتصادي والتضخم بدولة الإمارات العربية المتحدة طبقا للمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية خلال السنوات 2018 – 2020

	La participa de la companya della companya della companya de la companya della co		
			صندوق النقد الدولي
**2020	**2019	*2018	البيان
%3.7	%3.7	%2.9	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
%4.2	%3.9	%2.9	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
n.a.	%3.1	%2.9	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي
n.a.	%1.9	%3.5	معدل التضخم
			البنك الدولي
2020	2019	2018	البيان
%3.2	%3.0	%2.5	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المالي المالي المالي المحلي الإجمالي المحلي المحلي المحلي المحلي المحلي المحلي
n.a.	%3.1	%2.8	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
			معهد التمويل الدولي ١
2020	2019	2018	البيان
%3.2	%3.1	%2.9	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
n.a.	%3.4	%3.0	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
1.07			مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد "
2020	2019	2018	البيان
n.a.	%3.1	%2.8	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
n.a.	%3.4	%3.0	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
%1.2	%1.7	%3.7	معدل التضغم
AR			المنافرات المنافر المن

- كما سبق الاشارة فإنه بالرغم من التباين الطفيف في تقديرات وتوقعات المؤسسات الاقتصاية والمالية الدولية التي شملت كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومعهد التمويل الدولي، والمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتتمية " الأونكتاد " بالاضافة إلى بنوك عالمية كسيتي بنك ودويتشه بنك ، وذلك نتيجة لاختلاف المنهجية التي تتبعها كل جهة في إعداد تقاريرها، إلا أن جميعها دون استثناء رسمت صورة متقائلة لأداء الاقتصاد الإماراتي حتى العام 2020، بفضل تتوع وصلابة المحركات الدافعة للنمو التي تتمتع بها دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأشادت تلك المؤسسات بمرونة الاقتصاد الإماراتي والمتانة المالية التي يتمتع بها والآفاق الإيجابية للنمو في السنوات المقبلة ، الأمر الذي دفع العديد منها إلى تعديل توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارات ليصبح الأعلى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بحلول 2020 ، مدعوما بالسياسات الاقتصادية المرنة والتتويع الاقتصادي وخطط الإنفاق الحكومي ، فضلاً عن توقعها ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للإمارات إلى 1.65 تريليون درهم في العام المقبل 2019 ، وإلى 1.59 تريليون درهم العام الجاري 2018.

- وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي الموضحة بالجدول رقم (2) أنه من المنتظر أن يصل معدل النمو الحقيقي لامو الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2018 إلى نحو 2.9 % (بلغ النمو الحقيقي للدولة طبقا للاحصائيات الوطنية عام 2017 نحو 0.8 %) ، كما يتوقع الصندوق أن يحقق النمو الحقيقي للدولة مزيدا من الارتفاع ليصل إلى 3.7 % عام 2019 ، ويظل ثابتا عند مستواه عام 2020 بقيمة 3.7 % ، وجاءت تلك التقديرات والتوقعات لمعدل النمو الحقيقي في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل الصندوق كمحصلة لما يلى :

1- ارتفاع معدل النمو الحقيقي غير النفطي إلى 2.9% عام 2018 (عن مستواه البالغ 2.5% طبقا للاحصائيات الوطنية عام 2017)، وتوقع تطوره إلى 3.9% عام 2019 ثم إلى 4.2% عام 2020 .

2- ارتفاع معدل النمو الحقيقي النفطي إلى 2.9% عام 2018 (عن مستواه البالغ -3.0% % طبقا للاحصائيات الوطنية عام 2017) ، وتوقع تطوره إلى 3.1% في عام 2019.

- كما أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي بأن معدل التضخم في دولة الإمارات عام 2018 سيتراجع إلى 3.5% (عن مستواه البالغ 3.6% طبقا للاحصائيات الوطنية عام 2017)، ويتراجع مرة أخرى ليصل إلى 1.9% عام 2019.

- وطبقا لتقديرات البنك الدولي من المنتظر أن يصل معدل النمو الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2018 إلى نحو 2.5 % (بلغ النمو الحقيقي للدولة طبقا للاحصائيات الوطنية عام 2017 نحو 0.8 %) ، كما يتوقع البنك أن يحقق النمو الحقيقي للدولة مزيدا من الارتفاع ليصل إلى 3.0 % عام 2020 ، ويتطور بالزيادة ليصل إلى 3.2 % عام 2020 ،

وطبقا لذات التقديرات سيرتفع معدل النمو الحقيقي غير النفطي للدولة إلى نحو 2.8% عام 2018 (عن مستواه البالغ 2.5% طبقا للاحصائيات الوطنية عام 2017) ، ومتوقع تطوره بالزيادة إلى 3.1% عام 2019.

- ومنتظر أن يصل معدل النمو الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2018 طبقا لتقديرات معهد التمويل الدولي إلى نحو 2.9 % (النمو الحقيقي للدولة طبقا للاحصائيات الوطنية عام 2017 نحو 0.8 %) ، ويتوقع معهد التمويل الدولي أن يحقق النمو الحقيقي للدولة مزيدا من الارتفاع ليصل إلى 3.1 % عام 2010 ، ويتطور بالزيادة ليصل إلى 3.2 % عام 2020 ، وطبقا لذات التقديرات سيرتفع معدل النمو الحقيقي غير النفطي للدولة إلى نحو 3.0 % عام 2018 (عن مستواه البالغ 2.5 % طبقا للاحصائيات الوطنية عام 2017) ، ومن المتوقع تطوره بالزيادة إلى 3.4 % عام 2019.

- بينما أشارت تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد " إلى أنه من المنتظر أن يصل معدل النمو الحقيقي للدولة عام 2018 إلى نحو 2.8 % (بلغ النمو الحقيقي للدولة طبقا للاحصائيات الوطنية عام 2017 نحو 0.8 %) ، كما توقعت الأونكتاد أن يرتفع النمو الحقيقي للدولة ليصل إلى 3.1 % عام 2019 ، وطبقا لذات التقديرات سيرتفع معدل النمو الحقيقي غير النفطي للدولة إلى نحو 3.0 % عام 2018 (عن مستواه البالغ 2.5 % طبقا للاحصائيات الوطنية عام 2017) ، ومتوقع تطوره بالزيادة إلى 3.4 % عام 2019.

وكانت تقديرات " الأتكتاد " بشأن معدل التضخم بالدولة هو 3.7 % عام 2018 ، وتوقعت أن يتراجع إلى 1.7% عام 2019 ، وتوقعت أن يتراجع إلى 1.7% عام 2019.

- أرجعت المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية الأداء القوي المتوقع القتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الأسباب التالية:

زيادة قيمة الاستثمارات بالمشروعات التموية والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية المحفزة على النمو كالصناعة والعقارات والطاقة المتجددة وإعادة التصدير والسياحة والخدمات المالية والمصرفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها ، لتفعيل سياسة تتويع مصادر الدخل وتحقيق الاقتصاد المعرفي التنافسي عالى الانتاجية القائم على البحوث والابتكارات.

- زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص، وتحسن الآفاق لدى الشركاء التجاريين، والدفعة المنتظر أن يتلقاها النشاط السياحي من إقامة معرض إكسبو 2020.
- ارتفاع عائدات القطاع غير النفطي نتيجة تفعيل سياسات النتويع الاقتصادي والدور الإيجابي الذي يلعبه قطاع الخدمات المالية والسياحة بالدولة والاستقرار السياسي والمكانة المرموقة للدولة في مختلف المحافل الدولية التي كان آخرها وأبرزها صعود جواز السفر الإماراتي ليكون الأول عالمياً.
- ارتفاع متوسط سعر تصدير برميل النفط الخام إلى نحو 71.9 دو لار أمريكي / للبرميل عام 2018، ويتوقع أن يتطور إلى ما بين 65- 72.3 دو لار أمريكي / للبرميل عام 2019. مع زيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية من النفط إلى نحو 3.0 مليون برميل / يوم عام 2018، والمتوقع تطورها إلى 3.1 مليون برميل / يوم عام 2019.
- الاستثمارات في مختلف مشروعات البنية التحتية المتعلقة بإكسبو 2020 واستقرار الأوضاع المالية بالدولة التي تمتلك احتياطيات نقدية كبيرة بما يمكنها من مواجهة أي تحديات تعوق مسيرة النمو ، وتمتعها باقتصاد متنوع قائم على المعرفة واستخدام تقنيات الجيل الرابع من الثورة الصناعية وفي مقدمتها "الذكاء الاصطناعي".
- المكانة التجارية للدولة والبنى اللوجستية وسن وتجديد القوانين والتشريعات التي توفرها الدولة وتمهد المناخ والبيئة الملائمة لقطاع الأعمال لآداء دوره، وتساعد على جذب الاستثمارات وتتشيط السياحة وتطوير مختلف قدراتها وقطاعاتها الاقتصادية.
- الزيادة المتوقعة بالانفاق الحكومي والتحسين المستمر بكفائته خاصة الإنفاق الإنتاجي بما يتوافق مع أهداف رؤية 2021 لتتويع الاقتصاد وزيادة الإنتاجية والذي من شأنه رفع النمو.
- تحقيق دولة الإمارات لمراتب السبق الاقتصادي والتنموي في العديد من تقارير مؤسسات التنافسية العالمية ، إذ صنفت في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019 الصادر عن البنك الدولي في المركز 11 عالمياً ، والسابعة عالمياً في تقرير " الكتاب السنوي للتنافسية العالمية " لعام 2018 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية.

- حزمة المحفزات الاقتصادية والاجراءات التنظيمية التي اتخذتها الحكومة الاتحادية وحكومتى أبوظبي ودبي لدعم قطاع الأعمال وترسيخ جاذبية الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانته العالمية واهمها ما يلى:

- 1- مواصلة أعمال تطوير البنى التحتية وإقامة المشاريع التتموية الجديدة ، وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية الفعالة وجذب العمالة الماهرة غير مرتفعة التكاليف.
- 2- إصدار قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد عام 2018 الذي يوفر المزايا والضمانات للمستثمرين لبناء سياسات استثمارية كفؤة تستند على توسيع الشراكات مع دول العالم، والمرونة في إتاحة الحوافز والتسهيلات للمستثمرين العالميين وإتاحة التملك بنسبة 100% أمام الاستثمارات العالمية لجعل مناخها الاستثماري قادر على جذب رؤوس الأموال العالمية إلى قطاعاتها الاقتصادية الحيوية ومنها قطاع الفضاء.
- 3- اعتماد مجلس الوزراء الموقر قرار تأشيرة المستثمرين ورواد الأعمال بمنحهم إقامات طويلة الأمد لتسهيل مزاولة الأعمال.
- 4- منح تأشيرة للأشخاص ما فوق سن 55 التي تسمح بإقامتهم بالدولة لمدة 5 سنوات لتوفير خيارات الإقامة الطويلة الأمد للمتقاعدين الراغبين في ذلك على أرض الدولة بما يمكنهم من الاستثمار بكافة القطاعات الاقتصادية ومنها الفضاء.
- 5- اعتماد مبادرة دعم قطاع الصناعة من خلال تخفيض تعرفة الكهرباء وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة غير النظيفة ، تعد من الأمور المشجعة على الاستثمار والمحفزة لمناخ الأعمال بالدولة.
- 6- خفض كلفة ممارسة الأعمال وتسهيل مزاولة الاستثمار وتسهيل متطلبات الترخيص والرسوم التجارية.
- 7- اعتماد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان برنامج أبوظبي للمسرعات التتموية " غدا 21 " بميزانية قدرها 50 مليار درهم لتسريع تنفيذ المشاريع المجتمعية ومبادرات تحسين بيئة الأعمال.

كما أرجعت المؤسسات الدولية تراجع معدل التضخم في السوق الإماراتية إلى ما يلي:

- خفض كلفة ممارسة الأعمال.
- تراجع أسعار وإيجارات المساكن .
- استقرار تطبيق ضريبة السلع الضارة بالصحة وضريبة القيمة المضافة

الجدول رقم (3) تقدير ات وتوقعات معدل النمو الاقتصادي بتجمع مجلس التعاون الخليجي طبقا للمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية

		100	
سندوق النقد الدولي			
البيان	*2018	**2019	**2020
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%2.4	%3.0	n.a.
لبنك الدولي			
البيان	*2018	**2019	**2020
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%2.0	%2.6	%2.7
عهد التمويل الدولي			
البيان	*2018	**2019	**2020
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%2.3	%2.0	%2.7

*تقديرات

**توقعات

- طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي الموضحة في الجدول رقم (3) فإن تنفيذ العديد من المشروعات الاستثمارية العامة في إطار تقعيل سياسة تتويع مصادر الدخل بدول مجلس التعاون ، وارتفاع أسعار النفط عام 2018 الذي تتتج منه دول المجلس مجتمعة نحو 17 مليون برميل من النفط يوميا ، وذلك بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته حتى عام 2016 سيسمح بتعافي النمو في دول مجلس التعاون الخليجي كمجموعة ، ليبلغ 2.4% في عام 2018، مع توقع إرتفاعه إلى 3% في عام 2019.

- كما أشارت توقعات البنك الدولي أن اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي ككل سيحقق انتعاشاً طفيفاً في 2019، حيث من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي لها جميعاً 2.6% بالمقارنة مع 2% فقط خلال 2018 (مرتفعا من سالب - 0.3% في عام 2017)، ويتوقع البنك الدولي أن يتعافي النمو الاقتصادي للمنطقة تدريجيا في الأمد المتوسط ليصل إلى 2.7% بحلول عام 2020 .

- وتوقع معهد التمويل الدولي نموا اقتصادياً في دول مجلس التعاون في المتوسط 2% بالعام الجاري 2019 ، بعد نمو مقدر يبلغ 2.3% بالعام 2018 ، كما توقع المعهد أن يصل متوسط النمو في عام 2020 إلى 2.7% بفضل التوسع في القطاع غير النفطي.



وأرجعت المؤسسات الدولية تلك التوقعات إلى ما يلي:

- أن دول الخليج طبقت بعض الإصلاحات البارزة مؤخرا ومنها الغاء نظم الدعم وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.
 - توفير بيئة مواتية لأنشطة الأعمال وإصلاحات سوق العمل .
 - ارتفاع أسعار النفط.
 - زيادة الإنفاق الحكومي ما ساعدعلى تعزيز الإنتاج وتحسن الأسواق.



